وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشـــرة اليوميـة

Thursday, 28 November, 2024

مركز الرصد والتحليل

أخبار الطاقة

النفط يستقر مع تهدئة توترات الشرق الأوسط.. وسياسة أوبك+ المرتقبة

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

استقرت أسعار النفط الخام، أمس الأربعاء، مع تقييم الأسواق للتأثير المحتمل لاتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحزب الله، وبعد إشارات إلى أن أوبك+ قد تؤجل مرة أخرى زيادة مخطط لها لإنتاج النفط في اجتماعها الأحد القادم.

وبحلول الساعة 0750 بتوقيت جرينتش، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 29 سنتا، بما يعادل 0.4 بالمئة، إلى 73.10 دولار للبرميل، وزاد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 26 سنتا، أو 0.4 بالمئة، إلى 69.03 دولار.

واستقر الخامان القياسيان على انخفاض يوم الثلاثاء بعد أن وافقت إسرائيل على اتفاق لوقف إطلاق النار مع حزب الله اللبناني. وبدأ الخامان القياسيان الأسبوع بانخفاضات تجاوزت 2 دولار بعد تقارير إعلامية متعددة تفيد بأن الأطراف المتحاربة وافقت على شروط وقف إطلاق النار.

ودخل وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحزب الله المدعوم من إيران حيز التنفيذ يوم الأربعاء بعد أن قبل الجانبان الاتفاق الذي توسطت فيه الولايات المتحدة وفرنسا. وأفسح الاتفاق الطريق لإنهاء الصراع عبر الحدود الإسرائيلية اللبنانية، والذي أودى بحياة الآلاف منذ اندلعت شرارته في حرب غزة العام الماضي.

وقال هيرويوكي كيكوكاوا، رئيس شركة إن إس تريدنج، وهي وحدة تابعة لشركة نيسان للأوراق المالية: "يقوم المشاركون في السوق بتقييم ما إذا كان سيتم الالتزام بوقف إطلاق النار". وقال: "نتوقع أن يتم تداول خام غرب تكساس الوسيط في نطاق 65 إلى 70 دولارًا للبرميل، مع الأخذ في الاعتبار الظروف الجوية خلال فصل الشتاء في نصف الكرة الشمالي، والزيادة المحتملة في إنتاج النفط والغاز الصخري في ظل إدارة دونالد ترامب القادمة في الولايات المتحدة، واتجاهات الطلب في الصين".

وقال رؤساء أبحاث السلع الأساسية في جولدمان ساكس، ومورجان ستانلي، إن أسعار النفط مقومة بأقل من قيمتها الحقيقية، مشيرين إلى عجز السوق والمخاطر التي تهدد الإمدادات الإيرانية من العقوبات المحتملة في ظل الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترمب.

وقالت مصادر في أوبك+، إن المجموعة تناقش تأجيلًا إضافيًا لزيادة إنتاج النفط المخطط لها والتي كان من المقرر أن تبدأ في يناير، قبل اجتماع في الأول من ديسمبر لتقرير السياسة في أوائل عام 2025.

وتضخ المجموعة حوالي نصف نفط العالم وكانت تخطط للتراجع تدريجيًا عن تخفيضات إنتاج النفط بزيادات صغيرة على مدى عدة أشهر في عامي 2024 و2025. لكن تباطؤ الطلب الصيني والعالمي، وارتفاع الإنتاج خارج المجموعة، أضعف هذه الخطة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وقال محللو سيتي ريسيرش في مذكرة: "كانت حالتنا الأساسية منذ فترة طويلة هي أن أوبك+ تؤجل تقليص تخفيضات الإنتاج حتى عام 2025"، مضيفين أن التقليص قد يبدأ في أبريل بدلاً من يناير. "ومن وجهة نظر مجموعة المنتجين، فإن تأجيل التفكيك قد يسمح للسوق بفرصة أن تكون أكثر توازناً، من خلال انقطاع الإمدادات أو الطلب الأكثر مرونة، في حين أن إعادة البراميل تجعل انخفاض الأسعار نتيجة حتمية".

وفي الولايات المتحدة، قال الرئيس المنتخب دونالد ترامب إنه سيفرض تعريفة جمركية بنسبة 25٪ على جميع المنتجات القادمة إلى الولايات المتحدة من المكسيك وكندا. وقالت مصادر إن النفط الخام لن يكون معفياً من العقوبات التجارية.

وفي الوقت نفسه، انخفضت مخزونات النفط الخام الأمريكية بينما ارتفعت مخزونات الوقود الأسبوع الماضي، نقلاً عن أرقام معهد البترول الأمريكي. وانخفضت مخزونات الخام بمقدار 5.94 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 22 نوفمبر، متجاوزة توقعات المحللين بهبوط بنحو 600 ألف برميل.

معهد البترول الأمريكي

وأظهرت بيانات من معهد البترول الأمريكي يوم الثلاثاء أن مخزونات النفط الأمريكية تقلصت بنحو ستة ملايين برميل في الأسبوع المنتهي في 22 نوفمبر. بينما توقع المحللون زيادة قدرها 0.25 مليون برميل، بعد زيادة كبيرة بلغت 4.75 مليون برميل الأسبوع الماضي.

ودفعت بيانات يوم الثلاثاء بعض الآمال في أن يظل الطلب على الوقود في الولايات المتحدة قوياً، وسيؤدي إلى تقليص إمدادات النفط في الأشهر المقبلة. وعادة ما تنبئ بيانات معهد البترول الأمريكي بقراءة مماثلة من بيانات المخزون الحكومي، والتي من المقرر أن تصدر في وقت لاحق من يوم الأربعاء.

وانخفضت أسعار النفط خلال الجلستين الماضيتين بعد أن أشارت تقارير إعلامية في البداية إلى أن وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحزب الله أصبح وشيكًا. وأعلن الرئيس الأمريكي جو بايدن عن اتفاق وقف إطلاق النار يوم الثلاثاء. وستشهد الاتفاقية انسحاب القوات الإسرائيلية من لبنان في غضون 60 يومًا، بينما سينقل حزب الله قواته بعيدًا عن المنطقة الواقعة بين "الخط الأزرق"، الحدود غير الرسمية بين لبنان وإسرائيل، ويمثل الاتفاق خفضًا للتصعيد في الصراع في الشرق الأوسط بعد 13 شهرًا من القتال العنيف، على الرغم من أنه من المتوقع استمرار الأعمال العدائية بين إسرائيل وحماس في غزة.

لكن النفط لا يزال يحتفظ ببعض عناصر علاوة المخاطرة بعد التصعيد في الحرب بين روسيا وأوكرانيا الأسبوع الماضي، وهو ما دفع المستثمرين إلى الخوف من أي اضطرابات محتملة في إنتاج موسكو من الخام.

قال بنك جولدمان ساكس إن تخفيضات إنتاج أوبك+ قد تدعم أسعار النفط في الأمد القريب. وقال البنك، إن إنتاج الخام من العراق وكازاخستان وروسيا انخفض امتثالاً لتخفيضات إنتاج أوبك+، مما يدعم ارتفاعًا متواضعًا في الأمد القريب لأسعار برنت.

وقال البنك الاستثماري في مذكرة، إن من المرجح أن تمدد السعودية تخفيضات إنتاج النفط بسبب انخفاض الأسعار الأخير ونعتقد الآن أن تخفيضات إنتاج النفط ستستمر حتى أبريل 2025 بدلاً من يناير.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وأبقى جولدمان ساكس على توقعاته لمتوسط سعر برنت لعام 2025 عند 76 دولارًا للبرميل. وقال مصدران من المجموعة إن أوبك +، التي تضم أعضاء من أوبك وحلفاء مثل روسيا، تناقش تأخيرًا إضافيًا لزيادة إنتاج النفط المخطط لها والتي كان من المقرر أن تبدأ في يناير. وفي اجتماعها الأخير في 3 نوفمبر، وافقت أوبك + على تأجيل زيادة الإنتاج المخطط لها في ديسمبر لمدة شهر.

وقال البنك: "أي زيادة في إنتاج أوبك + ستكون تدريجية ومدفوعة بالبيانات". وأضاف جولدمان أن الامتثال المتزايد لتخفيضات إنتاج أوبك + يشير إلى أن الدول الأعضاء في المجموعة تعمل معًا لتثبيت أسعار النفط. وقال جولدمان إن الإنتاج من العراق وكازاخستان وروسيا انخفض بمقدار 0.5 مليون برميل يوميًا في نوفمبر.

وقال مسؤولون تنفيذيون في شركات تجارة السلع العالمية العملاقة فيتول وترافجورا وجونفور في منتدى إنيرجي إنتليجنس في لندن إنه من غير المرجح أن تتراجع الدول الأعضاء في أوبك عن تخفيضات الإنتاج الطوعية في الأمد القريب.

ومع ذلك، وعلى الرغم من تخفيضات إنتاج أوبك+ وتأخيرات رفع الإنتاج، ظلت العقود الآجلة لخام برنت في الغالب في نطاق 80-70 دولارًا هذا العام، وتم تداولها بأقل من 74 دولارًا يوم الثلاثاء. وفي الأسبوع الماضي، قامت جولدمان ساكس بمراجعة أسعار خام برنت إلى متوسط حوالي 80 دولارًا للبرميل هذا العام، على الرغم من العجز في عام 2024 وعدم اليقين الجيوسياسي، مستشهدة بفائض متوقع في عام 2025.

وانخفض خام برنت إلى أقل من 73 دولارًا للبرميل بعد أن خسر حوالي 3٪ في الجلستين السابقتين وسط توقعات بهدنة، بينما ظل خام غرب تكساس الوسيط فوق 68 دولارًا. وبدأت المحادثات في تأخير استئناف إنتاج النفط المخطط له من قبل أوبك + في يناير لعدة أشهر وسط علامات على وجود وفرة، وفقًا للمندوبين.

ووقع الخام في نطاق ضيق منذ بداية الشهر الماضي، حيث عصفت به إشارات صعودية وهبوطية متنافسة. وهناك عدد من المحفزات التي قد تدفع السوق إلى التحرك التالي - بما في ذلك سياسات رئاسة ترامب الثانية والمخاطر الجيوسياسية المرتبطة بالإمدادات الروسية والإيرانية العام المقبل.

وقال روبرت ريني، رئيس أبحاث السلع والكربون في ويستباك بانكينج كورب: "نحن في وضع جيد إلى حد ما" مع برنت بين 70 و75 دولارًا للبرميل. "لقد تم الاتفاق تقريبًا على أن أوبك + ستوافق على تمديد تخفيضات الإنتاج الحالية حتى الربع الأول". وفي مكان آخر، قالت مجموعة صناعة البترول الكندية إن الرسوم الجمركية التي اقترحها الرئيس المنتخب دونالد ترامب، والتي قد تشمل ما يقرب من 4 ملايين برميل من واردات النفط الخام الكندي، من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع تكاليف البنزين والطاقة بالنسبة للمستهلكين الأميركيين.

في وقت قالت مصادر إن الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب لا ينوي إعفاء النفط الخام من الرسوم الجمركية المقررة بنسبة 25% على الواردات من كندا والمكسيك، وقال مسؤول كبير في قطاع النفط يوم الثلاثاء إن الولايات المتحدة ستفرض رسوما جمركية على النفط الخام في الولايات المتحدة. وحذرت صناعة النفط من أن هذه السياسة قد تضر بالمستهلكين والصناعة والأمن القومي. وتعد كندا والمكسيك المصدرين الرئيسيين لواردات الولايات المتحدة من النفط الخام، حيث تمثلان معًا حوالي ربع النفط الذي تعالج مصافي التكرير الأمريكية في الوقود مثل البنزين ووقود التدفئة، وفقًا لوزارة الطاقة الأمريكية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وكانت صناعات النفط الأمريكية والكندية متفائلة بأن خطط ترامب الواسعة النطاق للتدابير التجارية الحمائية ستوفر واردات النفط لأن العديد من مصافي التكرير الأمريكية تعتمد على البلدين ولديها معدات مصممة لمعالجة أنواع النفط الخاصة بها. وقال مصدران مطلعان على خطط ترامب إن النفط لن يُعفى من الخطة.

وفي الوقت نفسه، قالت أكبر مجموعات تجارة النفط في أمريكا إن فرض الرسوم الجمركية سيكون خطأ - مما يكشف عن لحظة نادرة من الخلاف بين الصناعة وترامب. وقال متحدث باسم مجموعة مصنعي الوقود والبتروكيميائيات الأمريكية، التي تمثل مصافي النفط: "إن سياسات التجارة الشاملة التي قد تؤدي إلى تضخم تكلفة الواردات، أو تقليص الإمدادات المتاحة من المواد الخام والمنتجات النفطية، أو إثارة التعريفات الجمركية الانتقامية لديها القدرة على التأثير على المستهلكين وتقويض ميزتنا كأكبر صانع للوقود السائل في العالم".

من ناحية أخرى، قال معهد البترول الأمريكي ردًا على سؤال حول التعريفات الجمركية المهددة، أن الحفاظ على تجارة الطاقة عبر الحدود أمر مهم. وقال المتحدث باسم معهد البترول الأمريكي سكوت لورمان: "كندا والمكسيك هما شريكانا التجاريان الرئيسيان في مجال الطاقة، والحفاظ على التدفق الحر لمنتجات الطاقة عبر حدودنا أمر بالغ الأهمية لأمن الطاقة في أمريكا الشمالية والمستهلكين الأمريكيين". وحذر محللون وتجار في صناعة النفط أيضا من أن هذه الخطوة من المرجح أن ترفع أسعار النفط لمصافي التكرير الأمريكية، مما يضغط على الهوامش ويرفع تكلفة الوقود. وأظهرت بيانات من الذراع الإحصائية للحكومة الأمريكية أن الولايات المتحدة استوردت حوالي 5.2 مليون برميل من الخام ومنتجات البترول يوميا من كندا والمكسيك في عام 2024، مع أكثر من 4 ملايين من كندا.

وسيأتي التأثير الأكبر من الرسوم المفروضة على النفط الخام الكندي، وهو مصدر مهم للإمدادات للمصافي في الغرب الأوسط الأمريكي. وقال المحلل روهيت راثود من شركة تتبع السفن فورتيكسا: "سيتعين على الغرب الأوسط التعامل مع أسعار البنزين المرتفعة حيث سيكون من الصعب استبدال الخام الكندي الذي يستخدمونه حاليًا".

وقال مات سميث، المحلل في خدمة تتبع السفن كبلر: "يبدو أن فرض الرسوم الجمركية على أكثر من 4 ملايين برميل يوميا من الخام من المورد الرئيسي الخاص بك أمر مدمر للذات". وتتمتع مصافي التكرير الأمريكية بالقدرة على معالجة أكثر من 18 مليون برميل يوميًا من النفط الخام في المجموع، ولكنها غالبًا ما تعمل بمعدلات أقل بسبب الصيانة وقضايا أخرى.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

النفط يتراجع ٠,١% بعد قفزة مفاجئة في مخزونات البنزين الأمريكية

الاقتصادية

تراجعت أسعار النفط قليلا في التعاملات الآسيوية اليوم الخميس بعد قفزة مفاجئة في مخزونات البنزين في الولايات المتحدة قبل عطلة عيد الشكر والتي أثارت مخاوف بشأن الطلب في أكبر مستهلك للوقود في العالم.

وتراجعت العقود الآجلة لخام برنت 0.1% إلى 72.79 دولار للبرميل بحلول الساعة 0220 بتوقيت جرينتش، كما انخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي سنتا واحدا إلى 68.71 دولار للبرميل.

ومن المتوقع أن تكون التداولات متواضعة بسبب العطلة في الولايات المتحدة.

وقالت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أمس الأربعاء إن مخزونات البنزين في البلاد ارتفعت 3.3 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 22 نوفمبر، على عكس التوقعات بانخفاض طفيف في مخزونات الوقود قبل موسم العطلات.

وكان المحللون يتوقعون انخفاض مخزونات البنزين الأمريكية بمقدار 46 ألف برميل الأسبوع الماضي، بحسب استطلاع قبل صدور تقرير إدارة معلومات الطاقة.

وأثر تباطؤ نمو الطلب على الوقود في أكبر مستهلكين وهما الولايات المتحدة والصين بشدة على أسعار النفط هذا العام، إلا أن تخفيضات الإمدادات من مجموعة أوبك+، التي تضم منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وروسيا وحلفاء آخرين، حدت من الخسائر.

وقال مصدران من (أوبك) الثلاثاء إن الدول الأعضاء تبحث تأجيلا إضافيا لزيادة مزمعة لإنتاج النفط من المفترض أن تبدأ في يناير. ومن المقرر أن تعقد المجموعة اجتماعا يوم الأحد لتقرير سياسة الإنتاج للأشهر الأولى من 2025.

وسبق أن أعلنت المجموعة، التي تضخ نحو نصف نفط العالم، أنها ستقلص تدريجيا تخفيضات إنتاج النفط عن طريق زيادات صغيرة على مدى عدة أشهر في عامي 2024 و2025.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الاقتصادية

السعودية وروسيا وكازاخستان يؤكدون أهمية الحفاظ على توازن أسواق النفط

أكدت السعودية وروسيا وكازاخستان أهمية الحفاظ على توازن أسواق النفط العالمية والالتزام الكامل باتفاق "أوبك+".

جاء ذلك خلال مشاركة الأمير عبدالعزيز بن سلمان وزير الطاقة السعودي، اليوم، في اجتماع ثلاثي عبر الهاتف، مع نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك، الذي يزور كازاخستان في زيارة رسمية، ووزير الطاقة في كازاخستان ألماسادام ساتكالييف.

وأكد المشاركون في الاجتماع أهمية الحفاظ على استقرار وتوازن أسواق البترول العالمية، مشيرين إلى الدور الكبير الذي تلعبه مجموعة "أوبك+" في هذا الصدد.

وأشاروا إلى أهمية التعاون بين دول "أوبك+" والالتزام الكامل بالاتفاقية، بما في ذلك تخفيضات الإنتاج التطوعيه التي تم الاتفاق عليها من قبل الدول الثماني المشاركة، إضافة إلى تعويض أي زيادات في الإنتاج.

من جانبه، أكد وزير الطاقة الكازاخستاني التزام كازاخستان الكامل بالاتفاقية وبالتخفيضات الطوعية للإنتاج وتعويض الزيادات في الإنتاج، وذلك وفق الجدول المحدّث المقدم إلى أمانة منظمة "أوبك".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الاقتصادية

جولدمان ساكس: تخفيضات إنتاج أوبك+ قد تدعم أسعار النفط في الأمد القريب

قال بنك جولدمان ساكس إن إنتاج النفط الخام لدى العراق وكازاخستان وروسيا انخفض امتثالا لتخفيضات إنتاج مجموعة أوبك+، ما يدعم بعض الارتفاع لأسعار برنت في الأمد القريب.

وأضاف البنك الاستثماري في مذكرة بتاريخ أمس، أن من المرجح أن تمدد السعودية تخفيضات إنتاج النفط بسبب تراجع الأسعار في الآونة الأخيرة، وأنه يعتقد الآن أن تخفيضات إنتاج النفط ستستمر حتى أبريل 2025 بدلا من يناير.

وأبقى جولدمان ساكس على توقعاته لمتوسط سعر خام برنت لعام 2025 عند 76 دولارا للبرميل.

وقال مصدران من أوبك+ إن المجموعة، التي تضم أعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاء بينهم روسيا، تناقش تأجيلا آخر لزيادة إنتاج النفط والتي كان من المقرر أن تبدأ في يناير.

وفي أحدث اجتماع للمجموعة الذي عُقد في الثالث من نوفمبر، وافقت أوبك+ على تأجيل زيادة الإنتاج التي كانت مقررة في ديسمبر لمدة شهر.

وذكر البنك أن أي زيادة في إنتاج أوبك+ ستكون تدريجية وستعتمد على البيانات.

وأضاف جولدمان ساكس أن ارتفاع مستوى الالتزام بتخفيضات إنتاج أوبك+ يشير إلى أن الدول الأعضاء في المجموعة تعمل معا من أجل استقرار أسعار النفط.

وقال إن إنتاج العراق وكازاخستان وروسيا انخفض 0.5 مليون برميل يوميا في نوفمبر.

وقال مسؤولون تنفيذيون في شركات تجارة السلع الأولية العالمية العملاقة فيتول وترافيجورا وجونفور في منتدى إنرجي إنتليجنس في لندن إن من المستبعد تراجع الدول الأعضاء في أوبك عن تخفيضات الإنتاج الطوعية في الأمد القريب.

ولكن على الرغم من تخفيضات إنتاج أوبك+ وتأخير زيادة الإنتاج، ظلت العقود الآجلة لخام برنت في الأغلب ضمن نطاق يتراوح بين 70 و80 دولارا هذا العام، وجرى تداولها عند أقل من 74 دولارا أمس .

وعدل جولدمان ساكس الأسبوع الماضي توقعه لأسعار برنت إلى 80 دولارا للبرميل في المتوسط هذا العام، رغم العجز في المعروض والغموض الجيوسياسي خلال 2024، مشيرا إلى فائض متوقع في 2025.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

جنوب أفريقيا تجري محادثات لاستيراد الغاز من قطر

الشرق

تجري جنوب أفريقيا محادثات للحصول على الغاز الطبيعي المسال من قطر، حيث تتوقع البلاد انخفاضاً في الإمدادات من موزمبيق المجاورة خلال السنوات المقبلة.

تدرس السلطات إبرام اتفاقية تجارية تقودها شركة إنتاج الوقود "ساسول" (Sasol Ltd)، وشركة الطاقة الحكومية "إسكوم هولدينغز" (Eskom Holdings SOC Ltd)، حسبما صرح وزير الكهرباء كغوسينتشو راموكغوبا للمشرعين في كيب تاون يوم الأربعاء.

تسابق الدولة الأكثر تصنيعاً في القارة، الزمن للحصول على إمدادات غاز بديلة، حيث تواجه انخفاضاً متوقعاً في الإنتاج بحلول عام 2027 في الحقول التي تديرها شركة "ساسول" في موزمبيق، والتي تقوم بشحن الوقود عبر خطوط الأنابيب إلى الشركات في جنوب أفريقيا، مما يدعم مئات الآلاف من الوظائف.

قال راموكغوبا، الذي زار قطر خلال عطلة نهاية الأسبوع لإجراء محادثات حول هذه الصفقة: "من المحتمل أن نواجه أزمة غاز حادة خلال 30 شهراً، ما يعرض 5% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد لخطر كبير نتيجة لذلك". وأضاف: "أجرينا مفاوضات ثنائية مع قطر. نحن نتواصل مع العملاء كثيفي الاستهلاك للغاز، لطمأنتهم بأننا نعمل على تأمين الإمدادات".

في سبتمبر الماضي، أصدرت هيئة موانئ جنوب أفريقيا الوطنية طلباً لتقديم عروض لإنشاء محطة متوقعة لاستقبال الغاز الطبيعي المسال في ميناء "نجكورا" جنوب البلاد. وفي وقت سابق من هذا العام، عينت الهيئة مجموعة لتطوير وتشغيل محطة في خليج ريتشاردز على الساحل الشرقي، والتي من المتوقع أن تبدأ العمل في الربع الأول من عام 2028.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

قطاع النفط الكندي: رسوم ترمب الجمركية قد تشعل أسعار البنزين الأميركية

الشرق

أكد قطاع النفط الكندي على الفوائد الاقتصادية والأمنية لصادراته إلى الولايات المتحدة الأميركية، مستغلاً تهديد الرئيس المنتخب دونالد ترمب بفرض رسوم جمركية على البضائع الكندية باعتباره فرصة لانتقاد رئيس وزراء البلاد جاستن ترودو.

تستورد الولايات المتحدة الأميركية ما يقرب من 4 ملايين برميل يومياً من النفط الخام الكندي الرخيص نسبياً، وهو اتفاق يسمح لها بتصدير كميات أكبر من نفطها الأعلى قيمة مع تلبية الطلب المحلي. كما شكلت المنتجات النفطية حوالي ثلث صادراتها كندا إلى الولايات المتحدة الأميركية في السنوات الأخيرة، ما يجعلها الفئة الأكبر للصادرات.

ورغم أن النفط والغاز استُثنيا من الرسوم الجمركية خلال ولاية ترمب الرئاسية الأولى، إلا أن منشوراً له أمس الأول أشار إلى عزمه على فرض رسوم 25% على "كل المنتجات" من المكسيك وكندا في أول يوم له بالمنصب.

مخاطر الرسوم الأميركية على كندا

أوضحت ليزا بايتون، الرئيسة التنفيذية لجمعية منتجي البترول الكندية، في بيان عبر البريد الإلكتروني: "الشراكة بين كندا والولايات المتحدة في مجال الطاقة قائمة منذ أكثر من 100 عام، وترتبط بشكل وثيق بالأمن القومي وأمن الطاقة والأمن الاقتصادي والأمن الجيوسياسي. ستزيد الرسوم تكاليف البنزين والطاقة على المستهلكين الأميركيين مع تهديد أمن الطاقة في أميركا الشمالية".

أشارت المجموعة التجارية أيضاً إلى أن تهديد ترمب يجب أن يدفع ترودو إلى إعادة النظر في السياسات "التي تقوض على أكبر مصادر توليد الناتج المحلي الإجمالي ومصادر الوظائف لدينا"، بما في ذلك الحد الأقصى المقترح لانبعاثات النفط والغاز.

من جهتها، قالت دانييل سميث، رئيسة وزراء مقاطعة ألبرتا، في منشور إن على ترودو العمل مع ترمب، حيث يقول الرئيس الأميركي المنتخب إن "الرسوم ضرورية للحد من المهاجرين والمخدرات غير القانونية التي تعبر الحدود"، مشيرة إلى أن التفاهم بين الاثنين يعالج "مخاوف ترمب المشروعة المتعلقة بالأنشطة غير القانونية على الحدود المشتركة بين كندا والولايات المتحدة".

أضافت سميث، التي تنتج مقاطعتها غالبية النفط الكندي، أن صادرات ألبرتا من الطاقة إلى الولايات المتحدة الأميركية تنتقل عبر خطوط أنابيب لا تسهم في تلك الأنشطة غير القانونية. واختتمت: "باعتبارنا أكبر مصدر للنفط والغاز إلى الولايات المتحدة الأميركية، نتطلع إلى العمل مع الإدارة الجديدة لتعزيز أمن الطاقة في كلا البلدين".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أدنوك الإماراتية تدشن أكبر استثمار في 2024.. ما القصة؟

الطاقة

أعلنت أدنوك الإماراتية أكبر استثمار من نوعه من قطاع الطاقة خلال 2024، في خطوة من شأنها دعم إستراتيجية الشركة الرامية إلى التوسع قيادة الحلول منخفضة الكربون عالميًا

وأطلقت شركة النفط الإماراتية اليوم الأربعاء 27 نوفمبر/ تشرين الثاني (2024) "إكس آر جي" (XRG)، شركةً استثمارية دولية رائدة في مجالي الطاقة منخفضة الكربون والكيماويات تبلغ قيمتها المؤسسية أكثر من 290 مليار درهم (80 مليار دولار).

واعتمد رئيس الإمارات الشيخ محمد بن زايد رئيس الدولة خلال ترؤّسه اليوم الأربعاء الاجتماع السنوي لمجلس إدارة "أدنوك" إطلاق شركة "XRG" الاستثمارية الجديدة في مجال الطاقة والكيماويات منخفضة الانبعاثات لتسريع نمو أعمال "أدنوك" الدولية وتعزيز القيمة.

ستركّز الشركة، وفق بيان اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، على الاستثمار في المشروعات التي تسهم في تلبية الطلب العالمي المتزايد على الغاز الطبيعي والكيماويات والطاقة منخفضة الكربون.

وأشار رئيس الإمارات إلى أن شركة إكس آر جي "XRG" ستبني على إنجازات "أدنوك" في مجال الطاقة والاستثمارات الإستراتيجية، مؤكدًا أهمية دور "أدنوك" محفّزًا رئيسًا للنمو والتنويع الاقتصاديين في دولة الإمارات.

الطلب على الطاقة

تهدف الشركة الجديدة إلى زيادة قيمة أصولها بأكثر من الضعف خلال العقد المقبل، بالاستفادة من النمو في الطلب على الطاقة منخفضة الكربون والكيماويات مدفوعًا بالتوجهات العالمية الرئيسة الثلاثة المتمثلة في:

النقلة النوعية في منظومة الطاقة
النمو السريع للذكاء الاصطناعي
نهوض الاقتصادات الناشئة

واستنادًا إلى خبرات "أدنوك"، وصفقات الاستحواذ الدولية النوعية التي نفّذتها مؤخرًا، ستركّز الشركة الاستثمارية التي ستزاول أعمالها بشكل مستقل مبدئيًا على تطوير 3 منصات إستراتيجية رئيسة لتحقيق القيمة:

منصة XRG العالمية للمواد الكيماوية: تهدف لأن تكون ضمن أكبر 5 شركات عالمية للكيماويات، وستركّز على إنتاج وتوفير المنتجات الكيماوية والمتخصصة الضرورية للحياة المعاصرة، لتلبية الزيادة المتوقعة بنسبة 70% في الطلب العالمي على الكيماويات بحلول عام 2050.

منصة XRG العالمية للغاز: ستُركّز على بناء محفظة أعمال عالمية متكاملة في مجال الغاز للإسهام في تلبية الزيادة المتوقعة بنسبة 15% في الطلب العالمي على الغاز الطبيعي على مدى العقد المقبل، بِعَدِّه وقودًا انتقاليًا مهمًا، إضافة إلى الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على الغاز الطبيعي المسال بنسبة 65% بحلول عام 2050.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وشدد على أن أدنوك مستمرة في التزامها بالتركيز على خلق قيمة طويلة الأجل للمساهمين وترسيخ مكانة دولة الإمارات وأبوظبي الرائدة عالميًا في مجالي الطاقة والكيماويات.

ومن المخطط أن تبدأ الشركة الجديدة مزاولة أعمالها رسميًا في الربع الأول من عام 2025، كما سيُنَظَّم يوم عالمي حول إستراتيجية الشركة في العام نفسه.

تعزيز المحتوى الوطني

اعتمد الاجتماع السنوي لمجلس إدارة "أدنوك" هدف "أدنوك" لإعادة توجيه مبلغ 200 مليار درهم (54.5 مليار دولار) إلى الاقتصاد المحلي خلال السنوات الخمس المقبلة من خلال برنامجها لتعزيز المحتوى الوطني، استنادًا إلى مبلغ الـ 55 مليار درهم (15 مليار دولار) الذي نجحت الشركة في إعادة توجيهه إلى الاقتصاد المحلي في عام 2024.

وأسهم "برنامج أدنوك لتعزيز المحتوى الوطني" هذا العام في خلق 5500 فرصة عمل للمواطنين الإماراتيين في القطاع الخاص من خلال التعاون مع مجلس تنافسية الكوادر الإماراتية "نافس"، وهو ما رفع القيمة الإجمالية للمبالغ التي أُعيدَ توجيهها إلى الاقتصاد المحلي منذ إطلاق البرنامج في عام 2018 إلى 242 مليار درهم (65.9 مليار دولار)، كما رفع العدد الإجمالي للمواطنين الذين وُظِّفوا في القطاع الخاص إلى 17 ألف مواطن منذ انطلاق البرنامج.

واستعرض المجلس استراتيجية "أدنوك" للذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الرقمية التي تهدف من خلالها إلى أن تصبح شركة الطاقة الأكثر اعتمادًا على الذكاء الاصطناعي في العالم.

كما استعرض المجلس إستراتيجية "أدنوك" للنمو والتوسع في مجال الغاز، مشيدًا بالتقدم الذي أحرزته الشركة في الاستفادة من موارد الغاز في الدولة للإسهام في تلبية الطلب العالمي المتزايد عليها.

وتعمل "أدنوك" من خلال مشروع الرويس للغاز الطبيعي المسال منخفض الكربون على زيادة طاقتها الإنتاجية الحالية من هذا المورد الحيوي في الإمارات إلى أكثر من الضعف، لتصل إلى نحو 15 مليون طن متري سنويًا، بالتزامن مع بناء محفظة أعمال عالمية متكاملة في مجال الغاز من خلال استثمارات إستراتيجية في كل من الولايات المتحدة ، وموزمبيق، وأذربيجان، ومصر.

وكانت "أدنوك" قد وقّعت منذ عام 2022 اتفاقيات مع شركات محلية ودولية بقيمة 72 مليار درهم (19.6 مليار دولار)، مما سيمكّنها من تسريع تحقيق هدفها المتمثل في شراء منتجات يمكن تصنيعها محليًا بقيمة 90 مليار درهم (24.5 مليار دولار) ضمن خطط مشترياتها بحلول عام 2030، لدعم مبادرة "اصنع في الإمارات".

وأشاد رئيس الإمارات بجهود "أدنوك" في تمكين الكفاءات الإماراتية الشابة وتنفيذها عددًا من المبادرات الإستراتيجية التي تهدف إلى تطوير وصقل مهارات كوادرها البشرية.

كما استعرض مجلس الإدارة أداء "أدنوك" في مجال الاستدامة وجهودها الرامية إلى خفض الانبعاثات ودفع عجلة النمو منخفض الكربون، ووجّه المجلس الشركة بمضاعفة التركيز على تنفيذ إستراتيجيتها للاستدامة 2030، وتحقيق الريادة على مستوى القطاع في الوصول إلى الحياد الكربوني بحلول عام 2045. وتعدّ "أدنوك" ضمن منتجي النفط والغاز الأقل من حيث كثافة انبعاثات الكربون في العالم، وتعمل على خفض كثافة انبعاثات الكربون من عملياتها بنسبة 25%، والوصول إلى صافي انبعاثات من الميثان قريبة من الصفر بحلول عام 2030.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

احتياطيات الغاز في السعودية تترقّب إضافة 7.5 تريليون قدم مكعبة

الطاقة

تترقّب احتياطيات الغاز في السعودية زيادة ضخمة خلال العام المقبل (2025)، في إطار مساعي المملكة لزيادة استكشاف الوقود الذي يُنظر إليه بصفته مصدرًا قيمًا وموثوقًا للطاقة لجميع العملاء في الحاضر والمستقبل.

وكشفت بيانات رسمية، اطلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، عن خطط لاستبدال وتعظيم احتياطيات المملكة من النفط والغاز بإحلال 100% من إنتاج عام 2024 من النفط الخام والمكثفات، وإضافة 7.5 تريليون قدم مكعبة قياسية من الغاز خلال العام المقبل.

وتدعم خطط زيادة احتياطيات الغاز في السعودية رؤية المملكة 2030 الهادفة إلى التحول من استهلاك الوقود السائل إلى استعمال الغاز، ليس لتوليد الكهرباء فحسب، وإنما لإنتاج المياه من البحر والعديد من الصناعات الحيوية.

وفي عام 2023، نجحت السعودية في زيادة احتياطياتها من الغاز إلى 335.9 تريليون قدم مكعبة (9.5 تريليون متر مكعب)، مقابل نحو 300.41 تريليون قدم مكعبة (8.5 تريليون متر مكعب) خلال 2022.

حقل الجافورة

تشمل خطط تطوير احتياطيات الغاز في السعودية خلال العام المقبل اكتمال أعمال إنشاء معمل الغاز في حقل الجافورة غير التقليدي، والمتوقع بدء إنتاجه في عام 2025.

وكشفت موازنة السعودية 2025، طالعتها منصة الطاقة المتخصصة، عن أنه من المتوقع وصول إنتاج حقل الجافورة إلى 2 مليار قدم مكعبة من الغاز يوميًا بحلول عام 2030، ما يعزز من دخول المملكة إلى نادي الدول المصدرة للغاز خلال سنوات.

ووقعت أرامكو السعودية في 30 يونيو/حزيران، عقودًا بقيمة تتجاوز 25 مليار دولار لمواصلة توسعة إستراتيجيتها في مجال الغاز، التي تستهدف نمو إنتاج الغاز بأكثر من 60% بحلول عام 2030 مقارنة بمستويات 2021.

وتضمنت العقود المرحلة الثانية من تطوير حقل الجافورة الضخم للغاز غير التقليدي، والمرحلة الثالثة من توسعة شبكة الغاز الرئيسة في أرامكو السعودية، ومنصات الغاز الجديدة، والمحافظة المستمرة على الطاقة الإنتاجية.

وشملت العقود التي أرستها أرامكو 16 عقدًا بقيمة إجمالية تُقدر بنحو 12.4 مليار دولار لتطوير المرحلة الثانية من مشروع حقل الجافورة، وسيشمل العمل إنشاء مرافق ضغط الغاز وخطوط الأنابيب المرتبطة بها، وتوسعة معمل غاز الجافورة، بما في ذلك بناء وحدات معالجة الغاز، والمرافق العامة، ومرافق الكبريت والتصدير.

ويتضمن المشروع إنشاء مرافق (رياس) الجديدة لتجزئة سوائل الغاز الطبيعي التابعة للشركة في الجبيل - بما في ذلك وحدات تجزئة سوائل الغاز الطبيعي ومرافق التخزين والتصدير لمعالجة سوائل الغاز الطبيعي المنتجة من الجافورة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وتشير التقديرات إلى أن حقل الجافورة للغاز غير التقليدي يحتوي على احتياطيات بحجم 229 تريليون قدم مكعبة قياسية من الغاز الخام، و75 مليار برميل من المكثفات.

ويتم العمل في المرحلة الأولى من برنامج تطوير الجافورة، التي بدأت في نوفمبر/تشرين الثاني 2021، وفقًا للجدول الزمني مع توقع بدء التشغيل الأولي في الربع الثالث من عام 2025.

وتتوقع أرامكو السعودية أن يتجاوز إجمالي الاستثمار على مدى مسيرة العمل في حقل الجافورة 100 مليار دولار، إذ يُعد من المشروعات الكبرى عالميًا، وأن يصل الإنتاج إلى معدل مستدام لمبيعات الغاز يبلغ ملياري قدم مكعبة قياسية يوميًا بحلول عام 2030، بالإضافة إلى كميات كبيرة جدًا من الإيثان وسوائل الغاز الطبيعي والمكثفات.

الطاقة الذرية والمتجددة في السعودية

كما تستهدف، وفق خطط موازنة 2025، إلى إطلاق وتنفيذ ثالث حرم البرامج التعليمية والتدريبية لإعداد الكفاءات الوطنية ضمن مستهدفات إستراتيجية تأهيل الرأس المال البشري في قطاعي الطاقة الذرية والمتجددة في السعودية.

كما تواصل السعودية تنفيذ مستهدفات برنامج إزاحة الوقود السائل من خلال اكتمال تحويل محطة تحلية مياه من استعمال الوقود السائل إلى تقنية التناضح العكسي، والبدء بتنفيذ الأعمال الإنشائية لأعمال توسعة أنابيب الغاز الرئيس، وربط مصنعين اثنين بالشبكة الكهربائية، بالإضافة إلى بدء بتنفيذ مشروعات توسعة الشبكة الكهربائية لربط المصانع والمزارع.

وتنفذ المملكة حاليًا من خلال أرامكو مشروعًا ضخمًا لتوسعة شبكة الغاز الرئيسة، التي توفّر الغاز الطبيعي للعملاء في جميع أنحاء المملكة، وسط خطط لزيادة حجم الشبكة ورفع طاقتها الإجمالية بنحو 3.15 مليار قدم مكعبة قياسية إضافية يوميًا بحلول عام 2028 من خلال تركيب 4000 كيلومتر من خطوط الأنابيب، و17 وحدة جديدة لضغط الغاز.

وتتضمن إستراتيجية الشركة زيادة إنتاجها من الغاز بأكثر من النصف، مقارنةً بمستويات عام 2021، التي بلغت نحو 10.1 مليار قدم مكعبة قياسية يوميًا، بحلول عام 2030.

ويُعزز ذلك مواصلة الاستثمار في قدرات معالجة الغاز في السعودية، التي شهدت زيادة في طاقة المعالجة اليومية من ملياري قدم مكعبة قياسية في عام 2000، إلى نحو 19 مليار قدم مكعبة قياسية في نهاية عام 2023.

وبداية من عام 2024، تضم مرافق معالجة الغاز في السعودية: البري والفاضلي وحرض والحوية والخرسانية ومدين وشدقم والشيبة والعثمانية وواسط، بالإضافة إلى مرافق الموارد غير التقليدية في شمال المملكة وجنوب الغوار.

كما تخطط المملكة خلال العام المقبل (2025) لإطلاق الإستراتيجية المتكاملة للطاقة في السعودية لتحقيق الريادة في أسواق الطاقة، وتنمية المحتوى المحلي، ورفع أمن وموثوقية الإمدادات، وإدارة الانبعاثات، وتعزيز كفاءة الاستهلاك والنمو الاقتصادي وتعظيم المنفعة المالية.

وتهدف المملكة للوصول إلى الريادة في مجال الطاقة النظيفة، والإسهام في الجهود العالمية لمُكافحة تغير المناخ، إذ تعمل على تنويع مزيج الطاقة الوطني المستعمل في إنتاج الكهرباء والمُكون من الطاقة المُتجددة والغاز بنسبة 50% للتخلص التدريجي من الوقود السائل.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

توطين خدمات قطاع الطاقة

كشفت موازنة 2025 عن عدد من الإنجازات التي حققها قطاع الطاقة في السعودية، من أبرزها افتتاح وتوسعة 24 مصنعًا باستثمارات تتجاوز 2.2 مليار ريال (0.59 مليار دولار) نتج عنها استحداث أكثر من 730 وظيفة، بما يُسهم في رفع نسبة توطين مكونات وخدمات قطاع الطاقة.

كما أُعلن اكتشاف 4 حقول و4 مكامن للنفط والغاز، إذ تُعد الاكتشافات ذات أهمية عالية؛ نظرًا إلى ما تحمله من أثر إيجابي ينعكس على المملكة وموثوقيتها وقدراتها في قطاع التنقيب والإنتاج، كما تكمن أهميتها في زيادة احتياطيات المملكة بإضافة احتياطيات جديدة من النفط والغاز.

ويتوقع أن تشهد احتياطيات الغاز في السعودية خلال العام المقبل زيادة جديدة بعد ترسية 23 عقدًا إضافيًا منصف العام الجاري لمنصات الغاز بقيمة 2.4 مليار دولار، إلى جانب عقدين للحفر الاتجاهي بقيمة 612 مليون دولار.

كما شهد العام الجاري إعلان توقيع 3 اتفاقيات لتوطين مكونات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وسلاسل إمدادها، للإسهام في الوصول لمستهدفات توطين مكونات قطاع الطاقة.

كما أصدرت وزارة الطاقة أول ترخيص لنشاط بيع أسطوانات غاز النفط المسال بالتجزئة مع خدمة توصيل الأسطوانات للمستهلك، وأول ترخيص للتجارة بالمنتجات النفطية لمحطة وقود بحرية بمعايير عالمية.

كما شهد عام 2024 إعلان طرح وقودي البنزين والديزل النظيفين في الأسواق المحلية وتوفير مركبات نقل ذات مواصفات عالمية متوائمة مع الوقود النظيف لتقليل الانبعاثات الناتجة من حرق الوقود في المركبات.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ناميبيا تزوّد ألمانيا بالحديد الأخضر.. و"الدعم" يهدد مشروع هيدروجين

الطاقة

تواصل ناميبيا توسعة رقعة إنتاج الهيدروجين الأخضر، ويبدو أن الانتقال من مرحلة التطوير إلى التصدير ودمج الوقود النظيف في صناعات مختلفة بات وشيكًا.

ووقّعت شركة هاي أيرون (HyIron)، المشتركة بين الشركة الأفريقية وألمانيا، اتفاقًا طموحًا لبدء توريد الحديد المختزل بصورة مباشرة إلى أوروبا.

وبحسب تفاصيل الاتفاق التي تابعتها منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، من المقرر أن تزوّد شركة "هاي أيرون" شركة بنتلر (Benteler) -التي تتخذ من ألمانيا مقرًا لها- بكميات هائلة من الحديد المُصنّع اعتمادًا على وقود الهيدروجين.

وفي الوقت ذاته، يكافح مشروع هيدروجين آخر في الدولة الواقعة جنوب غرب القارة الأفريقية، لتأمين تمويل إضافي من ألمانيا، لمواصلة مشروع أول قرية خضراء تعمل بوقود الهيدروجين في القارة السمراء، وسط خلاف يهدد مصير المشروع.

اتفاق الحديد الأخضر

يقضي اتفاق شركة "هاي أيرون" المشتركة في ناميبيا إلى تصديرها ما يقارب 200 ألف طن سنويًا من الحديد المعالج باستعمال وقود الهيدروجين.

ومن المقرر أن تتلقى شركة "بنتلر" الألمانية إمدادات الحديد الأخضر المختزل مباشرة من مصنع أوشيفيلا (Oshivela)، الأول من نوعه في أفريقيا والواقع في منطقة "إيرونغو" بالدولة الأفريقية.

وبذلك، يُعدّ الاتفاق بين الشركتين بمثابة أول اتفاق شراء توقعه شركة "هاي أيرون"، وفق تفاصيل أوردها موقع هيدروجين إنسايتس.

ويتنامى طموح شركة "هاي أيرون" إلى جذب تقنياتها الخضراء منتجي الحديد العالميين، إذ تطمح الشركة بالتوسع مستقبلًا في أنظمة النقل لنقل خام الحديد إلى مصنعها العامل بوقود الهيدروجين.

ومع توقيع اتفاقيات مبشرة لإنتاج الحديد المختزل مباشرة اعتمادًا على وقود الهيدروجين، تعتزم "هاي أيرون" إطلاق مشروعات مشابهة في: أستراليا، وأنغولا، والبرازيل، بجانب التوسع محليًا في 4 مصانع.

التزام يفوق الطاقة الإنتاجية

فجّر الرئيس التنفيذي لشركة "هاي أيرون"، يوهان ميشلز، مفاجأة بتقديره الكميات المتعاقد عليها للتوريد إلى ألمانيا (200 ألف طن سنويًا من الحديد المختزل مباشرة) تفوق الطاقة الإنتاجية للمصنع بنحو 13 ضعفًا.

وحتى الآن، تنتج المرحلة الأولى من المشروع 15 ألف طن حديد أخضر فقط، باستثمارات 30 مليون يورو (31.5 مليون دولار أميركي) تشمل منحة ألمانية بقيمة 13 مليونًا في وفر مؤسسي الشركة التمويل المتبقي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

*(اليورو = 1.05 دولارًا أميركيًا).

وأكّدت وزيرة الشؤون الرئاسية في ناميبيا، كريستين هوبس، أن العقد الموقع مع "بنتلر" الألمانية يشكّل دفعة قوية لمراحل إنتاج شركة "هاي أيرون".

وأضافت أن هناك مساعي لزيادة صادرات ناميبيا بوصفها لاعبًا رئيسًا في سلسلة التوريد العالمية الخضراء.

وتستعد شركة "هاي أيرون" لإطلاق مراحل إضافية، لتطوير إنتاج مصنع الحديد، ومن المقرر أن تبدأ المرحلة الثانية منتصف العام المقبل 2025.

وتوفّر هذه المرحلة 10 أضعاف قدرة الطاقة الشمسية الحالية، باستثمارات متوقعة قد تصل إلى 230 مليون يورو (241.6 مليون دولار أميركي).

وتضيف الشركة مرحلة تطوير ثالثة بحلول عام 2026، بما يرفع الطاقة الإنتاجية 10 أضعاف أخرى، واستثمارات متوقعة قد تصل 2.3 مليار يورو، قبل أن ترفع الشركة إنتاجها من الحديد المختزل مباشرة إلى مليوني طن بحلول 2030.

كيف يُنتج الحديد الأخضر؟
يُنتج الحديد الأخضر عبر عملية تسمى "الاختزال المباشر"، ويُطلق عليه في بعض الأحيان الحديد الإسفنجي.

وخلال عملية الإنتاج، تستعمل شركة "هاي أيرون" وقود الهيدروجين؛ ما يجعل الحديد المنتج خاليًا من الانبعاثات الكربونية.

ومن أبرز ميزات الإنتاج بهذه الطريقة أنها توفر المياه، إذ تعيد تدوير المياه المستعملة، ولا يُهدر أي كميات منها، حسب موقع ناميبيان.

وبدأ تطوير المشروع في أبريل/نيسان الماضي، وشملت المرحلة الأولى بناء ثاني أكبر محطات الطاقة الشمسية في ناميبيا، لتزويد أجهزة التحليل الكهربائي في أول مصنع حديد أخضر يعمل بالكهرباء النظيفة إقليميًا.

وخلال 6 أشهر أُنجِزت أعمال البناء بالتعاون مع 60 شركة محلية، وهو المخطط اتباعه في المراحل اللاحقة أيضًا.

ويتضمّن المصنع تركيب وحدتي تحليل كهربائي بقدرة 12 ميغاواط، وهي خطوة تُعد الأولى والأكبر بين دول جنوب القارة السمراء.

وتُشير التوقعات إلى بدء الإنتاج مطلع العام المقبل؛ تمهيدًا لإنتاج الحديد الأخضر عبر الاختزال المباشر، وباستعمال وقود الهيدروجين.

مشروع مهدد!
لا تتسم جميع مشروعات الهيدروجين في ناميبيا بالاستقرار، ففي الوقت الذي يشهد فيه مشروع إنتاج الحديد الأخضر وتصديره تقدمًا، يواجه مشروع آخر تحديات بسبب نقص التمويل.

ويتعرّض مشروع قرية الهيدروجين الأخضر إلى ضغوط، ولجأت شركة إنرسنس إنرجي (Enersense Energy) التي تدير مشروع "داورس Daures" بحصة 90% لطلب المزيد من التمويل من الحكومة الألمانية، طبقًا لتفاصيل موقع ناميبيان.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وكانت برلين قد دعّمت المشروع بالفعل بما يصل إلى 232 مليون دولار ناميبي (12.80 مليون دولار أميركي)؛ ما أثار تساؤلات حكومة الدولة الأوروبية حول وجهات الإنفاق ودفعها إلى التلويح بإلغاء دعم المشروع وطلب استرداد دفعات التمويل السابقة.

*(الدولار الناميبي = 0.055 دولارًا أميركيًا).

واستهدف المشروع إنتاج الهيدروجين الأخضر والأمونيا في مارس/آذار الماضي، مع التخطيط للتوسع المستقبلي في السوق المحلية والتصدير، وتأجّل الإنتاج حتى يونيو/حزيران ثم سبتمبر/أيلول، دون تقدم يُذكر حتى الآن.

ويقف التمويل عائقًا أمام استئناف تطوير المشروع -الذي انطلق في -2022، إذ تحتاج الشركة المشغلة إلى المزيد من الدعم، في الوقت الذي تتساءل فيه الهيئات الممولة في ألمانيا عن أوجه إنفاق الدفعات السابقة وتدرس إلغاء دعمها المشروع.

وانعكس ذلك على التأخير في تسليم جهاز التحليل الكهربائي، لكن المشروع أنجز خطوات في البنية التحتية وأنظمة معالجة المياه وتأمين الكهرباء وتخزينها؛ إذ شهد تركيب 3 توربينات رياح معنية بالعمل البحثي.

الهيدروجين الأخضر في أوروبا يتلقى ضربة جديدة من شركة كبرى

الطاقة

تعرّضت مشروعات الهيدروجين الأخضر في أوروبا إلى صدمة جديدة، بعد إعلان واحدة من أكبر شركات إنتاج الألومنيوم في العالم تخلّيها عن مشروعاتها، وفق تحديثات القطاع لدى منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن).

وأرجعت شركة نورسك هيدرو النرويجية (Norsk Hydro) توقُّف مشروعات الهيدروجين الأخضر والبطاريات، إلى ظروف السوق الصعبة في قطاع الهيدروجين النظيف، الذي وصفته سابقًا بأنه "مفتاح" لأهدافها في إزالة الكربون.

وتعمل شركة "هيدرو" على بناء أعمال البطاريات منذ عام 2017، وتستثمر في شركات تعمل بإعادة التدوير وإنتاج الليثيوم وغيرها من المواد الخام.

ويعكس قرار "هيدرو" الضغوط التجارية على الشركات التي تسعى جاهدة لتحقيق أهداف الطاقة الخضراء في أوروبا.

وقف مشروعات الهيدروجين الأخضر في أوروبا

ستتوقف شركة "هيدرو" عن تخصيص رأس المال لأيّ مشروعات تعتمد على الهيدروجين الأخضر، وتخطط للتخلص التدريجي من شركة الهيدروجين الأخضر التابعة لها "هيدرو هافراند" (Hydro Havrand)، بالإضافة إلى أعمال البطاريات "هيدرو باتري" (Hydro Battery).

وقالت الشركة، في بيان حصلت عليه منصة الطاقة المتخصصة: "لن تكون مواد البطاريات والهيدروجين الأخضر مجالات نمو إستراتيجية لشركة هيدرو، ولن يُخصَّص لها المزيد من رأس المال".

وقال الرئيس التنفيذي إيفيند كالفيك: "إن إستراتيجيتنا لعام 2030 واضحة، ونحن نحقق بثبات طموحنا لريادة التحول إلى الألومنيوم الأخضر.. إننا نجعل هيدرو في وضع جيد لتوفير القيمة والاستفادة من فرص السوق الجديدة مع تقدّم التحول الأخضر". ووضعت المفوضية الأوروبية الألومنيوم على قائمة المواد الخام الحيوية للاتحاد الأوروبي.

ومن المتوقع أن يزداد الطلب على الألومنيوم بشكل كبير بحلول عام 2050، مدفوعًا بالمركبات الكهربائية والطاقة المتجددة والبنية الأساسية، ما يوفّر فرصًا لمنتجات "هيدرو" منخفضة الكربون والمعاد تدويرها، بحسب ما أكدته الشركة في بيانها.

وبينما تستمر الضغوط قصيرة الأجل مثل ضعف الطلب الأوروبي، فإن سلسلة القيمة المتكاملة لشركة "هيدرو"، والمواقع السوقية القوية، والتركيز على الاستدامة، تضع "هيدرو" في وضع فريد للازدهار في عالمٍ خالٍ من الكربون مع حلول معتمدة ومنخفضة الكربون.

مشروع بطاريات السيارات الكهربائية في أوروبا

في المقابل، ستواصل شركة "هيدرو" دعم شركة إعادة تدوير البطاريات "هيدروفولت" (Hydrovolt)، إذ قالت في شهر أكتوبر/تشرين الأول الماضي، إنها أصبحت الآن الممول الوحيد للمشروع المشترك الذي تأسَّس مع شركة نورثفولت السويدية (Northvolt) في عام 2020.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وتقدمت شركة نورثفولت، التي كانت تُعدّ ذات يوم أفضل فرصة في أوروبا في مجال تصنيع بطاريات السيارات الكهربائية محليًا، بطلب الأسبوع الماضي للحماية من الإفلاس بموجب الفصل 11 من قانون الإفلاس الأميركي، بعد فشل المحادثات مع المستثمرين والدائنين للحصول على التمويل.

وبعد يوم واحد من تقديم الطلب، تنحّى الرئيس التنفيذي، المؤسس المشارك لشركة نورثفولت بيتر كارلسون، عن منصبه يوم الجمعة (22 نوفمبر/تشرين الثاني 2024).

ومن ثم، تحوّلت الشركة السويدية لخلايا البطاريات في غضون أشهر من كونها أفضل فرصة لأوروبا في صناعة حيوية للتحول في مجال الطاقة، إلى السباق للبقاء، متعثرةً بسبب مشكلات الإنتاج ونقص الأموال.

ويوجّه انهيار الشركة ضربة كبيرة لآمال أوروبا في تقليل اعتماد صناعة السيارات على مورّدي البطاريات الصينيين مثل كاتل (CATL)، وبي واي دي (BYD)، بحسب ما أكدته وكالة رويترز.

وتلقّت الشركة أكثر من 10 مليارات دولار في الأسهم والديون والتمويل العام منذ بدء تشغيلها في عام 2016؛ وتُعدّ فولكسفاغن (Volkswagen) وغولدمان ساكس (Goldman Sachs) من كبار مالكيها، بحصّة تبلغ نحو خُمس الأسهم لكل منهما.

وقال الرئيس التنفيذي المنتهية ولايته للصحفيين، إن الشركة تحتاج الآن إلى جمع ما بين مليار دولار و1.2 مليار دولار لاستعادة أعمالها.

خطة الألومنيوم الأخضر في أوروبا

وفق المعلومات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة، انخفضت أحجام الألومنيوم لشركة "هيدرو" في أوروبا خلال العام الجاري (2024)، متأثرة بانخفاض إنتاج السيارات الكهربائية الناجم عن إنهاء ألمانيا غير المتوقع لدعم السيارات الكهربائية، والتعرفات الجمركية الوشيكة من الاتحاد الأوروبي على الواردات المصنوعة في الصين.

وضمن حملتها للتركيز على الألومنيوم الأخضر، تطلق "هيدرو" برنامجًا جديدًا لخفض التكاليف يستهدف توفير 6.5 مليار كرونة نرويجية (582 مليون دولار) بحلول عام 2030، بهدف تعزيز عمليات إعادة تدوير الألومنيوم والبثق (عملية تشكيل للمعدن تستعمل لإنتاج أعمدة بمقاطع ثابتة الشكل) بحلول عام 2030.

*(الكرونة النرويجية = 0.091 دولارًا أميركيًا).

وأكدت المجموعة هدفها للربح الأساس المعدل لعام 2030 عند الحدّ الأدنى من نطاق 8-5 مليار كرونة نرويجية (-475 731 مليون دولار)، على الرغم من التحديات المستمرة في السوق.

وأشارت "هيدرو" إلى أنها تحقق تقدمًا قويًا في خريطة الطريق الخاصة بها نحو الحياد الكربوني بحلول عام 2050، مستفيدة من قدرتها على إزالة الكربون عبر سلسلة القيمة من تعدين البوكسيت إلى المنتجات النهائية. وفي جميع عملياتها، تعمل "هيدرو" على تعزيز اتفاقيات الطاقة المتجددة وتقنيات خفض الانبعاثات والحلول المبتكرة مثل الميثان الحيوي والبلازما والهيدروجين الأخضر.

وعلى المدى الطويل، تركّز أنشطة البحث والتطوير في الشركة على إنتاج الألومنيوم الخالي من ثاني أكسيد الكربون واحتجاز الكربون.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الإمارات تطلق شركة «إكس آر جي» للاستثمار في الطاقة

الشرق الأوسط

أطلق رئيس دولة الإمارات، الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، الأربعاء، شركة «إكس آر جي»، وهي شركة استثمارية في الطاقة والمواد الكيماوية منخفضة الكربون.

وقالت «وكالة الأنباء الإماراتية»، إن شركة «بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك)» وافقت على إعادة توجيه 200 مليار درهم (54.45 مليار دولار) إلى الاقتصاد المحلي على مدى السنوات الخمس المقبلة.

والشركة تابعة لـ«أدنوك» التي أعلنت أن الشركة الجديدة تبلغ قيمتها المؤسسية أكثر من 290 مليار درهم (80 مليار دولار)، وذلك بعد اعتمادها من قِبَل مجلس إدارة «أدنوك».

وتهدف الشركة الجديدة، وفق بيان صحافي من «أدنوك»، إلى زيادة قيمة أصولها بأكثر من الضعف خلال العقد المقبل، عبر الاستفادة من النمو في الطلب على الطاقة منخفضة الكربون والكيماويات مدفوعاً بالتوجهات العالمية الرئيسة الثلاثة المتمثلة في: النقلة النوعية في منظومة الطاقة، والنمو السريع للذكاء الاصطناعي، ونهوض الاقتصادات الناشئة.

وأوضح البيان، أنه استناداً إلى خبرات «أدنوك»، وصفقات الاستحواذ الدولية النوعية التي نفذتها مؤخراً، ستُركز الشركة الاستثمارية التي ستزاول أعمالها بشكل مستقل مبدئياً على تطوير 3 منصات استراتيجية رئيسة لتحقيق القيمة، هي: «منصة XRG العالمية للمواد الكيماوية»، التي تهدف لأن تكون ضمن أكبر 5 شركات عالمية للكيماويات، وستُركز على إنتاج وتوفير المنتجات الكيماوية والمتخصصة الضرورية للحياة المعاصرة لتلبية الزيادة المتوقعة بنسبة 70 في المائة في الطلب العالمي على الكيماويات بحلول عام 2050.

و«منصة XRG العالمية للغاز» التي ستُركز على بناء محفظة أعمال عالمية متكاملة في مجال الغاز، للمساهمة في تلبية الزيادة المتوقعة بنسبة 15 في المائة في الطلب العالمي على الغاز الطبيعي على مدى العقد المقبل، بصفته وقوداً انتقالياً مهماً، إضافة إلى الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على الغاز الطبيعي المسال بنسبة 65 في المائة بحلول عام 2050.

و«منصة XRG للطاقات منخفضة الكربون» التي ستُركز على الاستثمار في الحلول الضرورية، لتلبية الطلب المتزايد على الطاقات منخفضة الكربون، وتقنيات خفض الانبعاثات لدفع النمو الاقتصادي خلال مرحلة الانتقال في قطاع الطاقة.

ومن المتوقع أن تنمو سوق الأمونيا منخفضة الكربون وحدها بما يتراوح بين 90-70 مليون طن سنوياً بحلول عام 2040، مقارنة بالطلب الحالي الذي يقارب الصفر.

وأفاد البيان، بأنه من المُخطط أن تبدأ الشركة الجديدة مزاولة أعمالها رسمياً خلال الربع الأول من عام 2025.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

هدوء في أسواق النفط وسط تداولات ضعيفة قبل اجتماع "أوبك+" الحاسم

الشرق

استقرت أسعار النفط مع ضعف التداول قبيل عطلة عيد الشكر في الولايات المتحدة، مع تركيز الأنظار على اجتماع "أوبك+" المقرر عقده يوم الأحد.

ظل خام برنت، المعيار العالمي، قريباً من 73 دولاراً للبرميل بعد ارتفاع طفيف بمقدار سِنتَين فقط يوم الأربعاء، بينما استقر خام غرب تكساس الوسيط عند أقل من 69 دولاراً. ويُتوقع على نطاق واسع أن يؤجل تحالف "أوبك+" مرة أخرى زيادة الإنتاج خلال اجتماعه، في محاولة لمعالجة المخاوف بشأن الفائض المتوقع العام المقبل.

ظل النفط عالقاً في نطاق ضيق، مع تضاؤل الفجوة بين سعري العرض والطلب، منذ منتصف أكتوبر، وسط تقلب الأسعار بسبب المخاطر الجيوسياسية في الشرق الأوسط وأوكرانيا، وفوز دونالد ترمب في الانتخابات الرئاسية، وتوقعات بحدوث فائض في عام 2025. وهدأت التداولات في الولايات المتحدة قبل العطلة، حيث تم تداول ما يزيد قليلاً عن 500,000 عقد من خام غرب تكساس الوسيط يوم الأربعاء، أي أقل بنسبة 40% تقريباً من المتوسط السنوي حتى الآن.

قالت فاندانا هاري، مؤسسة "فاندا إنسايتس" (Vanda Insights) في سنغافورة: "ربما تكون سوق النفط الخام قد تعرضت بالفعل لتأجيل بسيط في تقليص (أوبك+) التدريجي لتخفيضات الإنتاج". وأضافت أن "قرار المضي قدماً في التعزيز اعتباراً من أول يناير، أو أي شيء جذري مثل التأجيل إلى أجل غير مسمى" سيكون بمثابة مفاجأة للأسواق.

في الوقت نفسه، انخفضت مخزونات الخام الأميركية بمقدار 1.8 مليون برميل الأسبوع الماضي، منهية سلسلة من الارتفاعات استمرت ثلاثة أسابيع، وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة.

كما شهدت الفوارق الزمنية لعقود النفط مختلفة الآجال، التي تُعتبر مؤشراً مهماً، تحسناً ملحوظاً، حيث بلغ الفارق بين أقرب عقدين لخام برنت 54 سنتاً للبرميل في حالة "باكورديشن" التي تشير إلى صعود الأسواق، عندما يتم تداول العقد الأقرب أجلاً بسعر أعلى من العقد ذات الأجل الأبعد. وكان هذا الفارق يبلغ 29 سنتاً في بداية الأسبوع الماضي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

شكرًا.